تجاوز عقبة القواعد القانونية الإلزامية في التحكيم الدولي: دراسة تحليلية

م. نورا كاظم عواد

كلية القانون /جامعة القادسية

يمثل التغلب على القواعد القانونية الإلزامية واحدة من أكثر مشاكل التحكيم انتشاراً وحساسية لأنها تؤثر على استقلال الأطراف في أبعادها الموضوعية والإجرائية. المشاكل بين هذه المفاهيم من الناحيتين النظرية والتطبيقية هو نتيجة طبيعية للفجوة بين القطاعين العام والخاص، وهو أمر مثير للمشاكل على وجه الخصوص في الأوساط الدولية، اذ قد ترفض المحاكم الوطنية تنفيذ بنود التحكيم عندما يسمح قرار التحكيم للأطراف بالتهرب من القواعد الالزامية. بالمقابل فان هذه الممارسات للمحاكم الوطنية كانت قد تلقت انتقادت كبيرة بحجة عدم احترام استقلال الأطراف وتقويض الثقة في عملية التحكيم برمتها. وفي الواقع، تعتبر كفاءة المعاملات التجارية الدولية تعتمد بشكل أساسي على الثقة في عملية التحكيم. إضافة الى ذلك وفي الممارسة العملية للتحكيم فان القلق يراود أطرافها من أن القواعد القانونية الإلزامية يمكن أن تكون بمثابة عائق أمام التحكيم. هذه العلاقة الجدلية بين المصالح الخاصة والعامة في الثقة القانونية لم تبلغ بعد حد الكفاية من النقاش القانوني بالرغم من كثرة حصولها وانتشارها في هذا المجال.

لذلك فان هذا البحث سيلقي الضوء على عملية تجميد القواعد القانونية الإلزامية في سياق التحكيم من منظور المحاكم الوطنية. بالاعتماد على مبادئ الفعالية والتناسب، والذي يقترح حلًا عمليًا وليس نظريًا للعلاقة الجدلية بين المصالح الخاصة والعامة في الثقة القانونية التي يتاملها اطراف النزاع من جهة وسيادة الدولة في فرض القواعد القانونية الإلزامية على الجميع من جهة اخرى.